مشاهدات فولني وراسل في تصوير الاوضاع الاقتصادية في بلاد الشام في القرن الثامن عشر دراسة مقارنة

Volney's and Russell's Observations in Depicting the Economic Conditions of the Levant in the Eighteenth Century: A Comparative Study

م.م. عمر دريد ذنون يونس

Asst. inst. Omar Duraid Thanoon Younis

جامعة الموصل ، كلية الآداب ، قسم التاريخ

University of Mosul College of Arts, Department of History

omer.thnon@uomosul.edu.iq

م.م. احمد عبد الجبار جاسم

Asst. inst. Ahmed Abdul Jabbar Jassim

جامعة الموصل ، كلية العلوم السياحية

University of Mosul, College of Tourism Sciences

ahmed.abduljabar@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: أدب الرحلات، التاريخ الاقتصادي، بلاد الشام، القرن الثامن عشر، ألكسندر راسل، قسطنطين فولني، نقد المصادر

Keywords: Travel literature,economic history,the Levant, eighteenth century, Alexander Russell, Constantin Volney, source criticism.

المستخلص:

يتناول هذا البحث مشاهدات الكسندر راسل وقسطنطين فولني في تصوري الاوضاع الاقتصادية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر من خلال دراسة مقارنة تكشف طبيعة الاختلاف بينهما في الرؤية والمنهج والخلفية الفكرية ، وينطلق البحث في ان ادب الرحلات الاوربي يمثل مصدراً مهماً لدراسة التاريخ الاقتصادي للمنطقة ، لما يتضمنه من ملاحظات عن الزراعة ، والموارد الطبيعية ، والاسواق، والخانات والقوافل ، والتجارة الخارجية والضرائب والحرف التقليدية، غير ان هذه النصوص لا يمكن التعامل معها بوصفها شهادات محايدة تماماً لأنها صبغت داخل سياقات معرفية اوربية اثرت في طريقة فهم الواقع الشامي والحكم عليه ، اظهر البحث ان راسل بحكم اقامته الطويلة في حلب وعمله طبيباً لشركة المشرق البريطانية ، قدم وصفاً تفصيلاً يميل الى الرصد الميداني والتصنيف العلمي ، اهتم بتوثيق الحياة اليومية وشبكات التجارة والحرف والاسواق ، اما فولني فقد جاءت ملاحظاته اكثر ارتباطاً بالنقد السياسي ، اذ تعامل مع الاقتصاد الشامي بوصفه مؤشراً على ضعف الادارة العثمانية وفساد النظام الضريبي وتراجع البنية المؤسسية، ومن خلال المقارنة يتضح ان كليهما اعاد انتاج قدر من المركزية الاوربية وان اختلفت ادوات التعبير عنها ، فالاول نظر الى الواقع المحلي بمنطق التصنيف العلمي الاوربي ، بينما جعله الثاني دليلاً على الحاجة الى الاصلاح وفق النموذج الاوربي.

وتلخص الدراسة الى ان الاقتصاد الشامي في القرن الثامن عشر لم يكن مجرد اقتصاد راكد او تابع ، بل امتلك قدراً من الحيوية والمرونة ، ظهر في نشاط الاسواق وشبكات التجار المحليين وتنظيم الحرف وقدرة الفاعلين المحليين على التكيف مع التحولات التجارية والضريبية .

Abstract:

This study examines the observations of Alexander Russell and Constantin Volney in their depiction of the economic conditions of the Levant during the eighteenth century. It does so through a comparative approach that reveals the nature of the differences between them in terms of perspective, methodology, and intellectual background. The study proceeds from the premise that European travel literature constitutes an important source for studying the economic history of the region, as it contains observations on agriculture, natural resources, markets, khans, caravans, foreign trade, taxation, and traditional crafts. However, such texts cannot be treated as entirely neutral testimonies, since they were shaped within European intellectual contexts that influenced the way the Levantine reality was understood and judged.

The study shows that Russell, owing to his long residence in Aleppo and his work as a physician for the British Levant Company, provided a detailed account marked by field observation and scientific classification. He was particularly concerned with documenting daily economic life, trade networks, crafts, and markets. Volney's observations, by contrast, were more closely connected to political criticism, as he treated the Levantine economy as an indicator of the weakness of Ottoman administration, the corruption of the tax system, and the decline of institutional structures. Through comparison, it becomes clear that both writers reproduced a degree of European centrism, although through different means: Russell approached local reality through the logic of European scientific classification.

The study concludes that the Levantine economy in the eighteenth century was not merely stagnant or dependent. Rather, it possessed a notable degree of vitality and flexibility, evident in the activity of markets, the networks of local merchants, the organization of crafts, and the ability of local actors to adapt to commercial and fiscal transformations.

المقدمة:

شهدت بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر تحولات اجتماعية واقتصادية أعادت تشكيل موقعها في الاقتصاد العثماني والشبكات التجارية العالمية، تزامنت مع تصاعد الوجود الأوروبي وتطور أنماط إنتاج المعرفة حول الشرق. وفي هذا السياق التاريخي تبرز كتابات الرحالة الأوروبيين بوصفها مصادر غنية بالتفاصيل المادية والاقتصادية غير أنها لا تنفصل عن السياقات المعرفية والإيديولوجية التي صاغتها. اذ لم يكن الاستشراق خلال تلك المدة مشروعاً استعمارياً مكتمل المعالم بعد، بل كان نشاطاً معرفياً ارتكز على الملاحظة الميدانية المباشرة والتصنيف العلمي ممزوجاً برغبة أوروبية في إخضاع الغير لأطر عقلانية وقابلة للقياس. وعليه فإن نصوص الرحلات كانت ممارسات خطابية مركبة أعادت رسم المشهد عبر تصنيفات وصفية اخلاقية محددة، مما يفرض على المؤرخ تحدياً منهجياً، وهنا يتبادر الى الذهن السؤال الاتي : كيف يمكن تفكيك آليات إنتاج المعرفة في تلك النصوص واستخلاص المعطيات الاقتصادية منها دون الانزلاق وراء المركزية الأوروبية الضمنية؟

يجسد هذا البحث إشكاليته المنهجية من خلال مقارنة نقدية بين نموذجين متباينين في أدب الرحلات الاقتصادية: ألكسندر راسل 1715–1768م ، الذي انخرط في النسيج الحلبي كطبيب مقيم في شركة المشرق البريطانية لسنوات طويلة مابين 1740–1753م ، اعتمد في منهجيته على الملاحظة العلمية والتجربة الواقعية ثم فرز ورتب النتائج متأثراً بالتنوير الاسكتلندي، ومركزاً على الرصد الموسمي وشبكات الوكلاء والتفاصيل المؤسسية اليومية. وفي المقابل زار قسطنطين فولني 1757–1820م المنطقة لفترة قصيرة ما بين 1783–1785م مستخدماً الوصف الاقتصادي كأداة تشخيصية–سياسية تنتمي إلى التراث الفلسفي الفرنسي ما قبل الثورة هدف من خلالها قياس حيوية الأمم وشرعية أنظمتها الحاكمة ويكشف هذا التباين المهني والزمني عن تأثيره المباشر في زاوية الرصد وآليات التصنيف وطبيعة الأحكام القيمة التي صاغها كل منهما، مما يحول النصوص من سجلات محايدة إلى وسائط معرفية تخضع لمشاريع فكرية متمايزة، صيغت ضمن حبكات سردية تستجيب لتوقعات القارئ الأوروبي وتخضع أحياناً لقيم التنوير أو الرغبة في الإثارة الشخصية، مما يؤدي إلى خلط الملاحظات الميدانية بالاستنتاجات المتحيزة لذا يقتضي التعامل المنهجي الرصين مع هذه المصادر باعتبارها نصوصاً وسيطة يجب التأكد من مصداقية شهودها وتفكيك طبقاتها الخطابية وموازنتها مع الأرشيف المحلي والدراسات الاكاديمية المعاصرة لضمان قراءة تاريخية متوازنة تتجاوز النظرة المغلوطة التي فرضتها كتاباتهم .

يقسم البحث الى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة تضمن المبحث الاول الزراعة والموارد الطبيعية والمبحث الثاني شبكات التجارة الداخلية والخارجية والمبحث الثالث آليات الجباية الضريبية وتنظيم الحرف والمبحث الرابع البنية الاجتماعية للأسواق. ولن تعالَج هذه المحاور كقوائم وصفية منفصلة بل كفضاءات تحليلية تختبر تفاعل الخطاب الرحلي مع الواقع المادي وتكشف عن آليات التمثيل التي ساهمت في تشكيل الذاكرة التاريخية والاقتصادية للمنطقة.

التمهيد:

بلاد الشام في القرن الثامن عشر بين المركز العثماني والأطراف الأوروبية:

شهدت بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر تغيرات جذرية أعادت تشكيل موقعها في الاقتصاد العثماني والعالمي على حد سواء فبينما بقيت الدولة العثمانية تدار وفق آليات مركزية تقليدية بدأت مناطق الولايات – ومنها بلاد الشام – تشهد صعودا لنخب محلية فرضت واقعا إداريا واقتصاديا لامركزية. حيث تحولت مدن مثل حلب ودمشق وصيدا إلى مناطق وسيطة تربط بين شبكات التجارة الآسيوية الداخلية والأسواق الأوروبية (رافق، 2002، ص. 12).

اعتمد النظام الاقتصادي العثماني في بلاد الشام على مزيج مركب من الضرائب الشرعية –العشر، الخراج– والضرائب العرفية –العوارض، الرسومات– بالإضافة إلى نظام الالتزام الذي منح الملتزمين المحليين سلطة جباية الضرائب مقابل دفع مبلغ مقطوع للخزينة المركزية. هذا التحول – الذي تسارع بعد أزمة القرن السابع عشر – أدى إلى ظهور طبقة من كبار الملاك والتجار (كالجابري في حلب والعظم في دمشق) الذين مارسو سلطة اقتصادية وسياسية شبه مستقلة، مما انشاء توترا مستمرا بين المركز والأطراف (فاخوري، 1996، ص. 6).

وعلى صعيد التجارة الخارجية مثلت الامتيازات الأوروبية ورقة رابحة أو خاسرة في ان واحد، فمن جهة وفرت الدولة العثمانية للتجار الأوروبيين حماية قانونية وإعفاءات من الضرائب وجعلت دخولهم الى الأسواق الشامية امرا سهلاً، ومن جهة أخرى بنت شبكة من المصالح المتشابكة التي ربطت بين التجار الأجانب والأقليات المحلية (الأرمن، اليهود، المسيحيين)، وهو ما غير من النسيج الاجتماعي والاقتصادية للمدن الساحلية والداخلية على حد سواء. ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل دفع بالأسواق المحلية الى التأقلم مع هذا الوضع الجديد والاستفادة من حاجة اوروبا للحرير والقطن والصوف لتطوير وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي (صباغ، 1989، ص 562–563).

في هذا الإطار يجب فهم موقع المؤلفين في المنظومة الاوربية، فألكسندر راسل 1715–1768م استقر في حلب عام 1740م وعاش فيها حتى عام 1753م، أي في الحقبة التي شهدت فيها المدينة ازدهاراً اقتصادياً وان كان نسبي اي قبل تدهور طرق القوافل البرية وتزايد المنافسة البحرية الأوروبية. وبحكم عمله كطبيب لشركة المشرق البريطانية، استطاع نيل ثقة الجاليات الاوربية المستقرة في خانات حلب ومد جسور التواصل مع النخبة الحاكمة وأصبح صديقاً مقرباً من واليها محمد راغب باشا–سياسي ودبلوماسي عثماني تولى ولاية حلب بين عامي 1755–1756م ثم عين صدرا اعظم في عهد السلطان عثمان الثالث(البستاني وآخرون، 1876، ص 485) ، وبفضل ذلك استطاع رصد ادق التفاصيل عن الحياة الاقتصادية، فضلا عن ذلك كله لم ينحصر كتابه (التاريخ الطبيعي لحلب) في اطار الوصف الطبي فحسب ، بل تعداه ليوثق بدقة عمق وتفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدينة (Russell, 1794, pp. 32, 48; Starkey, 2005, p. 2).

أما قسطنطين فرانسوا فولني 1757–1820م ، فزار مصر وبلاد الشام بين عامي 1783 و1785م ، وهي فترة تزامنت مع تزايد التراجع العثماني وبروز المسالة الشرقية لاسيما اثناء ظهور التنافس الفرنسي البريطاني لتامين طرق التجارة الى الهند والسعي لاختراق الحظر العثماني المفروض على الملاحة الاوربية في البحر الاحمر (Volney, 1787, pp. 7, 12, 242). فعلى الرغم من تظاهره بانه طالب مستقل يبحث في أصول الأفكار الدينية الا ان مدوناته تشير الى ان رحلته كانت جزءا من مشروع معرفي سياسي فرنسي مدعوما من وزير الخارجية الفرنسي الكونت دي فيرجين لاستطلاع الإمكانيات الاستراتيجية للمنطقة، لهذا اتسمت ملاحظاته بنبرة تشخيصية تحليلية تجاوزت السرد الادبي وتدعو الى إصلاح الشرق وفق النموذج الأوروبي (الخالدي، 2025).

من الناحية الفكرية تكشف المقارنة بين نصوص الرحلتين عن تباين جوهري في الخلفيات الفلسفية والمعرفية التي شكلت وعي كل منهما، فراسل ينتمي إلى دائرة التنوير الأسكتلندي–تيار ارتبط بجامعة ادنبرة التي كانت مركزا علميا رائدا في مجال الطب والتاريخ الطبيعي والفلسفة في القرن الثامن عشر– مما منح كتابه طابعا موسوعيا يجمع بين الطب والجغرافيا والاقتصاد (Starkey, 2005, p.3) . ونجد في المقابل ان فولني يستند إلى الارث الفلسفي الفرنسي لفترة ما قبل الثورة، اذ يبرز لديه الوصف الاقتصادي كأداة تحليلية لتشخيص صحة الأمم ومدى شرعية انظمتها السياسية، ومن هذا المنطلق اعاد مظاهر البؤس والدمار التي رصدهما الى الاستبداد العثماني وسوء الادارة السياسية، وهو منهج يمهد لاحقا للخطاب

الاستعماري الإصلاحي (Cook, 2016, pp. 103, 108; Eldem et al., 1999, p. 36).

لذا لا يمكننا فهم ما سجله الرحالة في مدوناتهم دون ربطه بالتحولات البنيوية التي شهدها النظام العالمي آنذاك، فبلاد الشام في القرن الثامن عشر عاشت وضعا خاصا بها، حيث مثلت منطقة وسطية للاقتصاد العالمي، فمجتمعها لم يكن مجرد تابع استعماري يقتصر دوره على انتاج وتصدير المواد الخام ومدنها لم تكن مركزا صناعيا متطورا كأوروبا، بل كانت منطقة تحاول إيجاد مكانة خاصة لها ومستقلة داخل شبكة التجارة العالمية وهذا يفسر التناقض الكبير الذي رصده الرحالان، حيث عاشت المنطقة امران متناقضان يتراوحان بين لازدهار التجاري للأسواق الشامية والمدن الكبرى مثل حلب ويقابله ضعف ووهن في الإدارة العثمانية والتي غالبا ما استخدمت قوتها لتعويض النقص المالي.

المبحث الأول: الزراعة كمحور اقتصادي-اجتماعي في الخطاب الرحلي:

اولاً. المحاصيل الزراعية والأراضي:

شكلت الزراعة في بلاد الشام في مدونات رحالة القرن الثامن عشر منطقة نفوذ تداخلت فيها آليات الجباية العثمانية مع طرق التجارة المحلية ومشاريع التغلغل الأوروبية. تنطلق هذه القراءة من فرضية نقدية مفادها أن الطريقة التي رصد بها راسل وفولني للمشهد الزراعي لم تكن انعكاساً للواقع المادي لأراضي المحاصيل الزراعية بقدر ما كانت تفكيكا يكشف عن البنى المعرفية والأيديولوجية التي صاغت إنتاجهما للمادة التاريخية. فبينما عالج راسل الزراعة كظاهرة طبيعية قابلة للتصنيف والقياس (Russell, 1794, Vol. 1, pp. 9, 13)، وظفها فولني كأداة تشخيصية لقياس صحة الدولة ومدى شرعية نظام الحكم، اذ لم يكتفي برصد المحاصيل الزراعية فحسب بل ربط استقرار المجتمعات الزراعية كالموارنة والدروز والنصارى بمدى كفاءة او فساد الإدارة العثمانية في المدن الرئيسية كحلب وطرابلس معتبرا ان وفرة الإنتاج وقلته ليس سوى انعكاساً لشرعية نظام الحكم واليات جباية الإيرادات (Volney, 1787, p. 1, 116, 153).

يتجلى الاختلاف المنهجي بوضوح عند تحليل اليات معالجة المحاصيل وتنظيم الأراضي، اذ يسرد راسل -متأثرا بالتصنيف اللينيهي السائد في أوساط الجمعيات العلمية البريطانية- رصدا بأسلوب استقصائي دقيق للتنوع النباتي المحيط بحلب، حيث أورد في مؤلفاته قوائم مفصلة شملت القمح والشعير إلى جانب القطن والعدس والتوت (Russell, 1794, Vol. 1, p. 9)، ولم يقف عند هذا الحد بل قدم ملاحظات مقارنة حول الأنماط الرعوية والزراعية كغياب زراعة الشوفان نتيجة للاعتماد الكلي على الشعير في علف الخيول، كما رصد

استراتيجيات الزراعة البيئة التي اعتمد عليها الفلاحون المحليون للحد من المخاطر المناخية، وان كان قد وصفها أحيانا بالعشوائية عند قياسها بمشاهداته وفقا للمعايير العلمية الاوربية السائدة في عصره(Russell, 1794, Vol. 1, p.12).

على النقيض من ذلك عالج فولني الزراعة ضمن إطار جيوسياسية وربطها بين استغلال الأرض ومركزية الدولة الحاكمة ويركز بشكل نقدي على زراعة التوت وتربية دود القز في جبل لبنان مشيرا إلى عدم اهتمام الفلاحين باستبدال الأشجار الهرمة بأخرى فتية، وهي ملاحظة اتخذ منها دليلا لأثبات ما وصفه بقصر النظر الشرقي وغياب التخطيط المستقبلي، كما وأشار الى قيامهم ببذر الحبوب كالقمح والشعير والذرة بين تلك الأشجار كاستجابة اضطرارية لمحدودية المجال (Volney, 1787, p. 61)، الا ان استنتاجه هذا قد تجاهل فيه قدرة الفلاح والمزارع المحلي على التأقلم مع اساليب ومتطلبات الحياة، فزراعة للمحاصيل الحقلية بين صنوف أشجار التوت لم يكن ممارسة عشوائية او دليلا على الفوضى كما نوه لها بل كان استراتيجية ذكية هدفت الى انتزاع الاكتفاء الذاتي وتامين الامن الغذائي من مساحات ارض محدودة، وهو ما يكشف عن اسقاط فكري فرنسي حاول حصر واقع زراعي شرقي وفق معايير مركزية غربية مستبعدا مرونته وقدرته العالية على التكيف في أوقات الازمات.

كما يمضي في تحليله الى أبعد من ذلك ليحذر من خطورة التحول السريع نحو المحاصيل التجارية كالحرير والتبغ والقطن في المناطق الساحلية على حساب زراعة الحبوب الاساسية، معتبرا ذلك تهديداً للاستقلال الغذائي ويجعل البلاد رهينة لتقلبات التجارة الخارجية وضعف الأسواق الدولية او انهيارها(Volney, 1787, pp. 127–130, 153). وبذلك يحيل ذلك المشهد الزراعي الشامي إلى مرآة تعكس اعتلال الدولة، مستخدما واقع الإنتاج كحجة بلاغية لإثبات تراجع النظام العثماني والترويج لاستحالة إصلاحه دون تدخل خارجي.

يتبين من خلال المقارنة النقدية بين نصي الرحالين أن تمثيل القطاع الزراعي لم يكن انعكاساً سلبياً للواقع، بل نتاجا معرفيا موجها خضع لمنطق المؤلفين وموقعهما السوسيولوجي. فعلمية راسل التصنيفية وتشخيصية فولني السياسية يتقاطعان في إعادة إنتاج المركزية الاوروبية كمعيار ضمني للقياس وان اختلفا في اليات الرصد ومواطن التركيز. مما لا شك فيه ان القيمة التاريخية لهذه المشاهدات تكمن في توثيقها لتفاصيل الحياة الزراعية اليومية وتنوع المحاصيل، غير أن مصداقيتها كمصادر تاريخية تقتضي دائما مقارنتها مع سجلات الأرشيف العثماني والدراسات النقدية المعاصرة. كما ان كلا التمثيلين يتشابهان في تغيب دور الفلاح المحلي او يحاولان التقليل من شانه، ففي خطاب راسل يظهر كموضوع جامد ، اما في خطاب فولني

فيظهر كضحية للإدارة السياسية دون الإقرار بكونه فاعلا اقتصاديا يمتلك القدرة على اتخاذ قرارات إنتاجية محسوبة وتكتيكات زراعية ذكية.

ثانياً. الموارد الطبيعية والبيئة:

لم تكن كتابات الرحالة الأوربيين والتي رصدت البيئة والموارد الطبيعية خلال القرن الثامن عشر مجرد تسجيل للمعطيات الجغرافية والبيئية، بل كانت مشروعا معرفيا اما الى التقدم أو التراجع الحضاري (Starkey, 2013, p. 74). وهنا يبرز تقاطع منهجي في تمثيل الطبيعة الشامية، اذ يلتقي كلا الرحالين في تحويل البيئة من فضاء جغرافي محايد الى أداة معرفية خاضعة لمركزية الوعي الأوربي حيث يتكامل الوصف المادي للموارد مع التشخيص السياسي لبنية السلطة، ويتضح هذا في ان راسل تبنى مقاربة التاريخ الطبيعي التي تعامل البيئة كحقل علمي خاضع كلياً لمنطق التصنيف والقياس الكمي، حيث غدت له الأراضي المحيطة بحلب كمكان مختبري لإعادة ترتيب الطبيعة، حيث سعى من خلاله لتبويب النباتات والحيوانات وفق أنظمة تصنيفية صارمة بلغت ذروتها لاحقا عبر استخدام المصطلحات اللينيهية–يقوم على مبادئ الترتيب والتبويب ووضع الكائنات في خانات ثابتة– لضمان دقة الوصف العلمي وعالميته(Starkey, 2013, p. 43, 203)، في حين وظف فولني الطبيعة كمرآة سياسية تعكس من خلالها اعتلال البنية الإدارية للدولة، اذ لم تكن ملاحظاته عن القرى الخربة والأراضي البور مجرد رصد لظواهر جغرافية بل فسرها كأعراض ومخرجات للاستبداد العثماني(Volney, 1787; Cook, 2016, p. 92). وقد تعمد فولني استخدام هذه الرؤية الفلسفية ليصيغ برهاناً مادياً وملموساً يثبت من خلاله للنخبة الأوروبية أن نظام الحكم السيء لا يدمر الإنسان والمجتمع فحسب بل يمتد أثره ليشمل الجغرافيا والطبيعة مما يسحب الأهلية الأخلاقية والسياسية عن السيادة العثمانية التي حولت اراضي الشام الخصبة إلى مساحات خربة، وقد اعتمد في بناء هذه الرؤية على مرجعيات فكرية راسخة في عصر التنوير الفرنسي وتحديداً نظرية البيئة والسياسة لمونتسكيو في كتابه "روح القوانين"، حيث طورها فولني ليثبت أن الاستبداد السياسي هو المحرك الأساسي لتصحر الطبيعة وتراجعها، فضلا عن اعتماده على المنهج المادي التجريبي للموسوعيين الفرنسيين، والذي يتعامل مع "الخراب الجغرافي" كعرض مرئي لمرض بنيوي غير مرئي وهو غياب الأمن والملكية الفردية وتعسف الجباية. وعليه فان قراءة هذه النصوص يقتضي تفكيك وظائفها المعرفية والسياسية التي مهدت للطموحات التوسعية في المنطقة.

كما تعامل راسل مع التربة والمياه والمناخ بوصفهما ميدانا علميا يستحق الرصد الدقيق وإرسال العينات إلى الجمعيات الأكاديمية في إدنبرة ولندن، في سعيه لتوثيق دورة المواسم

الزراعية ورصد أثر حرارة الصيف على خصوبة التربة ضمن مشروع استهدف وصف شامل للمكونات الطبيعية في محيط حلب (Russell, 1794, Vol. 1, p.). ومع ذلك فان هذه الرؤية الأوروبية الفاحصة لم تكن مجرد أداة محايدة للرصد بل شكلت تصنيفا يعيد انتاج المشهد المحلي وفق معايير غريبة عن البيئة المحلية، اذ غالبا ما قرأ التنوع الحيوي في البساتين الشامية من منظور غربي اختزله في خانة النقص التقني والافتقار الى التنظيم بدلا من استيعابه كنموذج اصيل للتنوع البيولوجي المتكيف مع البيئة، وهو ما يعكس في جوهره رغبة في اخضاع الطبيعة الشرقية لنسق التاريخ الطبيعي السائد في الأوساط الاكاديمية الاوربية آنذاك (Russell, 1794, Vol. 1, p. 13). أما فولني فقد ارتقى بالبيئة من حيزها المادي لتصبح رمزا مشحونا بالدلالات الحضارية، اذ لم تكن الأراضي الخصبة المهملة او الغابات المستنزفة او الموارد المائية المعطلة في نظره مجرد ظواهر طبيعية بل قراها بوصفها اعراضا ادت الى الاعتلال السياسي الذي عكس جمود الإدارة العثمانية وتكاسلها(Volney, 1787, p. 116)، فمن خلال وصفه التفصيلي لنظام الولايات عقد مقارنة ضمنية بين الروح الاستثمارية الاوربية والتي بدأت تتشكل ملامحها في عصر التنوير وبين منطق الاستنزاف الذي تمارسه الإدارة العثمانية القائمة على الجباية قصيرة الأمد وتجريف الفائض (Volney, 1787, p. 127–130). وبذلك تحول خطابه من السرد الجغرافي الى حكم قيم يربط بين حيوية المجتمع وقدراته على استثمار مجاله الحيوي معتبرا ان تدهور المشهد البيئي ليس سوى النتيجة الحتمية لغياب الملكية المستقرة وضياع معالم الإدارة الرشيدة (Volney, 1787, p. 153). لذا عدت الطبيعة في نصوصه أداة سياسية بامتياز فهي ليست واقعا بيئيا محايدا بل هي حجة بلاغية تخدم مشروعا فكريا يرى في احياء الشرق رهانا مشروطا بتبني النماذج الاوربية في التنظيم التقني والإصلاح الزراعي والاداري.

يظهر تحليل هذا المبحث أن تمثيل الزراعة والموارد الطبيعية في مدونات فولني وراسل لم يكن مجرد انعكاس للواقع المادي، بل جاء نتاجا معرفيا موجها يخضع لمنطق الخطاب الرحلي والخلفيات الايديولوجية لكلا المؤلفين. ففي الوقت الذي سعى فيه راسل إلى ترتيب الطبيعة وفق قوالب التصنيف العلمي الأوروبي، سعى فولني إلى تشخيص صحة الأمم وفق رؤية فلسفية–سياسية. ومع ذلك فإن كلا التمثيلين يتشاركان في إعادة إنتاج المركزية الأوروبية كمرجع للقياس فالعلم عند راسل والفلسفة السياسية عند فولني يجعلان من أوروبا معيارا وحيدا للحكم على الزراعة الشامية.

المبحث الثاني: الأسواق والتجارة الداخلية والخارجية:

تجاوزت حركة التجارة في بلاد الشام حدود كونها مجرد قنوات لتبادل السلع والبضائع لتغدو منظومة مؤسسية واجتماعية بالغة التعقيد تشابكت فيها البنى التحتية كالخانات والأسواق

المسقوفة مع شبكات الوكلاء المحليين واليات الجباية والتحصيل العثمانية، تحت وطأة الضغوط التجارية الاوربية المتزايدة (Masters, 2001, p. 19; Starkey, 2013, p. 180). ومن هذا المنطلق يقدم هذا المبحث قراءة نقدية لكيفية تمثيل هذا النشاط في مؤلفات راسل وفولني كاشفا عن تحول المشاهدات الاقتصادية الميدانية الى خطابات معرفية مؤدلجة تخضع لمعايير التصنيف الأوربي وتوقعات القارئ الغربي في عصر التنوير.

اولاً. الأسواق والخانات:

كانت الأسواق والخانات في مدن بلاد الشام بمثابة بنى مؤسسية واجتماعية معقدة تتلاقى فيها اروقتها آليات منظومة الوقف العثماني، الذي أرسي دعائمها المعمارية مع شبكات الوكلاء المحليين الذين اداروا عصبها التجاري، ومنظومة الامتيازات الأجنبية التي منحت التجار الاوربيين وضعا قانونيا واقتصاديا استثنائيا (Masters, 2001, p. 27; Starkey, 2013, p. 126). اذ قدم راسل وصفا معماريا ووظيفيا دقيقا لخانات مدينة حلب تجاوز من خلاله السرد البصري ليقترب من العمق الأنثروبولوجية، حيث ركز على تصميمها الهندسي الرباعي الذي تضم طابقا ارضيا مسقفا بالقناطر والمقاصير خصص للمستودعات ومكاتب التجار والمحاسبين، وطابقا علويا اعد لاستضافة التجار والمسافرين (Russell, 1794, Vol. 1, p. 142). لا يكتفي بتوثيق الهيكل المادي بل رصد الدور الاجتماعي والحيوي للخان باعتباره فضاء متكاملا يدمج بين السكن والتخزين وإبرام العقود التجارية وإدارة شؤون التجارة الدولية عبر شبكة من المترجمين والوسطاء المحليين من متعددي اللغات (Russell, 1794, Vol. 1, p. 13).

كما يوثق بوضوح ارتباط هذه المؤسسات بنظام الوقف العثماني وإشراف السلطات المحلية عليها، مما يقدم دليلا ملموسا على وجود انتظام اداري يدحض ادعاءات الفوضى الإدارية التي روجت لها بعض السرديات الاستشراقية اللاحقة (مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2024، ص. 581). ومع ذلك فان موقع ألكسندر راسل كطبيب لشركة المشرق البريطانية قد صبغ رؤيته بنوع من الانحياز، اذ مال الى ابراز الجوانب المنظمة والمريحة لحياة التجار الأوروبيين في خان الجمرك، متجاهلا أحيانا التوترات الطبقية او الضغوط الجمركية التي مارسها المسؤولون المحليون على صغار الكسبة والتجار المحليين (Russell, 1794, Vol. 1, p. 9).

على النقيض من ذلك يتعامل فولني مع الأسواق والخانات كمرآة سوسيولوجية تعكس البنية السياسية والحضارية للمجتمع العثماني، فهو وان اقر بوفرة البضائع وكثافة الحركة التجارية في المدن الرئيسية كحلب ودمشق، الا انه سرعان ما يحيله إلى دليل اثبات على

الهشاشة البنيوية، اذ يرى ان حيوية السوق لا تستند الى قاعدة مؤسسية صلبة بل هي نتاج تسامح الولاة المؤقت او ثمرة ريعية للامتيازات الاجنبية (Volney, 1787, pp. 127–130). وفي هذا الإطار يربط ما وصفه بالفوضى التنظيمية في الأسواق وغياب التخطيط المركزي، مستخدما مصطلحات تحمل دلالات استعلائية تهدف الى مقارنة الواقع الشامي بالمعايير الأوروبية الناشئة (Volney, 1787, p. 116). ليصل الى استنتاج جيوسياسي يتجاوز الوصف المادي، فالحركة التجارية في الشرق ورغم صخبها لا تعكس في نظره متانة سيادية، بل هي نتيجة عارضة لغياب الرقابة القانونية الصارمة، وهو ما يستدعي–من منظور التنوير– ضرورة إعادة تنظيم الاحوال الاقتصادي وفق نماذج إدارية غربية تضمن الاستدامة وتنهي حالة الاستنزاف المرتبطة بالاستبداد الشرقي (Volney, 1787, pp. 116, 127).

تكشف هذه المقارنة على أن راسل يمثل النزعة الموجهة التي تسعى لاستيعاب البنية الاجتماعية من الداخل، مستفيدا من اقامته الطويلة بحلب وهو ما جعل ملاحظاته تقترب من الموضوعية والحرص على الرصد المادي المجرد فكان يصف الخانات والأسواق كوحدات معمارية وظيفية نابضة بتفاصيل الحياة اليومية وهو ما جعل مؤلفه "التاريخ الطبيعي لحلب" نموذجاً احتذاه كبار الباحثين لاحقاً.

وعلى النقيض من ذلك لم تكن الأسواق في جغرافية فولني مجرد فضاءات للتبادل التجاري، بل كانت لديه أدوات لقياس ومعاينة شرعية النظام السياسي، إذ مال في وصفه إلى اسقاط الأحكام القيمية المسبقة التي تربط بين تراجع النشاط التجاري والاستبداد العثماني (Volney, 1787, vol. 2, p. 456; Nassif, 2025, p. 235). وتتضح هذه الأحكام القيمية المسبقة في ربطه الحتمي بين ركود الأسواق الشامية وما يصفه بالعجز الذاتي وجمود المجتمع المحلي الخاضع للاستبداد العثماني، فضلاً عن تصويره النمط المعماري التقليدي للأسواق، من ضيق المسارات وانعدام التنظيم، كدليل مادي وانعكاس بصري لانحطاط السلطة الحاكمة وغياب اهتمامها بالصالح العام، وفي سبيل صياغة هذا التشخيص، استخدم فولني مجسات وأدوات معاينة دقيقة أبرزها أداة عيار النقد والفوضى النقدية التي رصد من خلالها تلاعب الولاة بقيمة العملة لنهب جهود التجار، وأداة المكوس والضرائب الجائرة لقياس تغلغل الفساد الإداري عند بوابات المدن، بالإضافة إلى أداة سيكولوجية السوق المتمثلة في غياب الائتمان البنكي ولجوء الفاعلين الاقتصاديين إلى الاكتناز السري خوفاً من المصادرة؛ وهي أدوات وظفها لإثبات أن انعدام الثقة في السلطة هو المحرك الفعلي للاقتصاد، ولذلك لم يكن منظور فولني في كتابه من مجرد سجل رحلات وصفي بل مخطط نظري ومعرفي يخدم الطموحات التوسعية الفرنسية في حوض البحر المتوسط، حيث صور الشرق كفضاء يعيش

حالة من الركود والجمود والذي يستوجب من وجهة نظره التدخل العاجل لإصلاحه وفق المنظور الأوروبي (الخالدي، 2025 ;Said, 1979, p. 81).

ثالثاً. التجارة الداخلية والقوافل:

تحولت حركة القوافل الداخلية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر في نصوص الرحالة الى فضاء تحليلي عكس تباين الرؤى المعرفية بينهم. وينقسم تمثيل هذه الظاهرة في ادب الرحلة الى منهجين، الأول يعامل القوافل كظاهرة طبيعية دورية تخضع لمحددات بيئية وموسمية، حيث استخدم راسل سرعة الجمال كمعيار لقياس الزمن والمسافات ورسم الخرائط الجغرافية (Russell, 1756, p. 152). والثاني يقرأها عبر عدسة تاريخية–سياسية حولت هذه الوسيلة التقليدية الى دليل مادي على الانحطاط العثماني (Volney, 1787, vol. 2, p. 374)، اذ رأى فولني في غياب الطرق المعبدة والجسور والعربات –التي كانت ترمز للتقدم الأوربي آنذاك– نتيجة حتمية للاستبداد العثماني، وزعم ان السكان المحليين تعمدوا تخريب الطرق وجعلها وعرة عمدا لإعاقة تحركات الخيالة العثمانيين كما وتجنبوا استخدام العربات خوفا من مصادرتها والتعسف في جباية عوائدها(Volney, 1787, vol. 2, p. 98; Cook, 2016, p. 92) وبذلك تحولت البيانات اللوجستية للقوافل في نصوص فولني من رصد وظيفي مجرد الى حجة معرفية موجهة لتشخص اضمحلال الشرق وتشكل مقدمة لخطاب الإصلاح الاستعماري اللاحق.

يقدم راسل وصفا تفصيليا لحركة القوافل في حلب يقترب في منهاجيته من مفهوم الاطلس الطبيعي، حيث يقدم ربطا مباشرا بين التكوين الجغرافي للبيئة والنشاط الاقتصادي المحلي. فقد سجل بدقة متناهية محاور الطرق البرية التي تربط حلب بالموانئ الساحلية كاللاذقية والاسكندرونة، وصولا الى بغداد والبصرة عبر مسار الفرات، مشيرا الى ان المسافات الطويلة التي تقطعها هذه القوافل كانت تتطلب تنظيما لوجستيا دقيقا (Russell, 1794, Vol. 1, p. 152)، وقد لاحظ ان حركتها كانت تضبط وفق مواسم توفر العلف والمياه، اذ كانت قوافل بغداد –على سبيل المثال– تسير دورتين سنويتين في (كانون الأول/ديسمبر ونيسان/ابريل) وتستغرق الرحلة الواحدة قرابة خمسة واربعين يوما (Russell, 1794, Vol. 1, p. 9). كما رصد التباين في احجام القوافل بدءا من المجموعات الصغيرة المتجهة نحو الساحل الشامي والاناضول، وصولا الى القوافل الضخمة التي قد تضم أحيانا الفي جمل في رحلتها نحو الحجاز والعراق (Russell, 1794, Vol. 1, p. 13) ومع ذلك فان هذا النهج الوصفي يميل أحيانا الى تصوير القوافل كظاهرة ثابتة تخضع لقوانين الطبيعة الرتيبة، مما قد يؤدي الى

التغاضي عن رصد التحولات البنيوية التي بدأت تفرضها هيمنة النقل البحري الأوربي على حساب المسارات البرية التقليدية.

في حين عالج فولني القوافل ضمن إطار تاريخي–تشخيصي يربط فيه بين استدامة النقل البري التقليدي وقصور الفعالية الاقتصادية فأنه اكد على الدور المحوري لبلاد الشام كحلقة وصل استراتيجية تربط الاناضول بمصر وشبه الجزيرة العربية، وتدفق بضائع الهند وفارس واليمن عبرها نحو الأسواق الأوروبية، لكنه يحول هذا الازدهار إلى دلالة على الضعف المؤسسي، والمترابط صراحة بين بقاء نظام القوافل على حاله وغياب البنى التحتية الحديثة، مستخدما مقارنات ضمنية مع بدايات النقل الآلي في أوروبا ليثبت أن الاعتماد على الجمال والبغال يعكس جمودا تقنيا لدى الدولة العثمانية (Volney, 1787, p. 127). كما يشدد على ان استمرار هذا النشاط لم يكن نتاج نظام مؤسسي مستدام بل بقي مرهونا بحالة الامن المؤقت للقوافل الذي ذكره في سرديته وهو عبارة عن شريان اقتصادي نابض الى رمز للترهل الإداري والسياسي الذي يعيق التطور (Volney, 1787, pp. 116, 127).

في حين تثبت سجلات الأوقاف العثمانية ومراسيم الولايات أن حركة القوافل في بلاد الشام لم تكن مجرد نشاط عابر، بل كانت تستند إلى بنية تحتية مؤسساتية قوية ومدعومة بشبكة مترابطة من الخانات والمنازل –محطات الاستراحة– التي أُسست غالباً كأوقاف خيرية لضمان استدامة الطريق، فمنذ القرن السادس عشر شهدت حلب طفرة نوعية في بناء مثل تلك المؤسسات، حيث أُنشئ خان الجمرك عام 1574م وغيره من الخانات الكبرى التي وفرت الحماية والمبيت والمستودعات للتجار والمغتربين، ويتكرس بذلك دور المدينة كعاصمة اقليمية للقوافل بوجود أكثر من 53 خاناً و56 سوقاً متخصصة(دافيد، 2007، ص . 83).

ولم تكن هذه الشبكة تعمل في معزل عن الواقع بل تكيفت بمرونة مع الضغوط الأمنية والمالية، إذ اتبعت السلطة العثمانية سياسة مزدوجة لتأمين الطرق التجارية، شملت تثبيت حاميات عسكرية ورسمية في قلاع محصنة مثل حسيا ومعرة النعمان، بالتوازي مع إبرام اتفاقايات مع شيوخ القبائل البدوية (مثل قبيلة الموالي) لحماية القوافل مقابل دفع مبالغ دورية تُعرف بالخوة أو مبالغ لتسهيل المرور. هذا التفاوض اليومي مع القيود البيئية والسياسية يظهر في اضطرار التجار أحياناً لتغيير مساراتهم نحو ميناء الإسكندرونة بدلاً من طرابلس تجنبا للتعسف الضريبي أو الهجمات البدوية، وهو ما يعكس حيوية النظام المحلي وقدرتها المرنة على المناورة (غربي، 2007، ص. 101).

رابعاً. التجارة الخارجية والامتيازات الأوروبية:

لم تكن الامتيازات التجارية الأوروبية في القرن الثامن عشر مجرد اتفاقيات دبلوماسية عابرة، بل شكلت آليات هيكلية أسهمت في اعادة صياغة موقع بلاد الشام في فلك الاقتصاد العالمي وفي هذا السياق يتقاطع منظوران تحليلان مختلفان في ادب الرحلة، فالأول يرصد الامتيازات كجزء من نسيج تبادلي معقد يربط الأقليات المحلية بالتجار الأجانب في إطار المصالح المشتركة، والثاني يحولها إلى أدوات استباقية وقنوات تمهيدية للهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية. ويكشف هذا التباين عن كيفية تحويل الممارسات التجارية اليومية إلى خطابات معرفية موجهة تخدم مشاريع فكرية متباينة، وهو ما يستدعي قراءة نقدية تفصيلية للوقائع التجارية المادية والطبقات التأويلية التي غلفتها.

عالج راسل التجارة الخارجية بوصفها شبكة متكاملة تعتمد في جوهرها على التبادل المباشر بين المنسوجات الصوفية الانكليزية والحرير الخام القادم من بلاد الشام وفارس، اذ رصد بدقة الأدوار المحورية للوسطاء المحليين –من المترجمين والتجار الأرمن واليهود– معتبرا إياهم حلقات وصل لا غنى عنهم في ربط التجار الأوروبيين بالأسواق المحلية والمنتجين المحليين (Russell, 1794, Vol. 1, p. 172). ورغم اقراره بوجود بعض التوترات الجمركية الا انه يميل–بحكم معايشته اليومية في خان الجمرك، الى تصوير العلاقات التجارية كفضاء تعاوني يخفف من الاحتكاكات الثقافية، اذ تحول الخان في نظره الى ساحة محايدة تحكمها المصلحة المادية المشتركة، حيث تلاشت الخلافات الدينية خلف اسواره بفضل عقلانية التجار وذكاء الوسطاء المحليين الذين ضمنوا استمرار الأرباح لجميع الاطراف (Russell, 1794, Vol. 1, p. 9). كما أن انتمائه المؤسسي لشركة المشرق البريطانية فرض عليه تحيزا مهنيا واضحا، إذ ركز في سرده على مظاهر الاستقرار المالي والربح المتبادل، متعمدا التغاضي عن التناقضات الطبقية المحلية وابعاد التجارة الإقليمية الأوسع التي لا تخدم المصالح البريطانية مباشرة، مما يحول نصه في تلك المواضيع إلى اشبه ما يكون بسجل تجاري مؤسسي غرضه الطمأنة بدلا من تقديم تحليل نقدي لعلاقات القوة الاقتصادية غير المتكافئة التي كانت تتشكل في الافق (Russell, 1794, Vol. 1, p. 13).

فيما وظف فولني التجارة الخارجية كأداة سياسية تستشرف التحول الهيكلي في موازين القوى الدولية. فهو لا ينظر الى الامتيازات الاوربية بوصفها مجرد تفاهمات تجارية عابرة، بل يقرأها كأليات تغلغل تسمح للقوى الغربية بالتحكم في المفاصل الحيوية للاقتصاد الشامي، وهو ما يتجلى بوضوح في ذكر تفاصيل تجارة مدينة حلب ودور الجاليات والأمم الأجنبية فيها، كما يربط بين ازدهار الموانئ الساحلية –كمدينة عكا في عهد ظاهر العمر– وبين الهشاشة البنيوية،

اذ يعزو استقرارها الى الإدارة الفردية للولاة والنزعات الشخصية للحكام ، بدلا من استناده الى اطر مؤسسية وقانونية راسخة مما يجعل أي نمو اقتصادي محلي رهينة لتقلبات الحكم واهواء الولاة ويخدم هذا التفكك مشروعا فكريا اعمق يربط بين حرية التجارة ومتانة السيادة مستخدما واقع الاختراق الاقتصادي الاوربي كمرافعة بلاغية لأثبات عجز الإدارة العثمانية عن الإصلاح الذاتي مما مهد السبيل –من منظوره– لشرعنة أطروحات التدخل او الوصاية الإصلاحية بمرجعية اوربية(Volney, 1787, Vol 2, pp. 84, 115–116,127)0

تكشف هذه المقارنة النقدية أن كلا التمثيلين يختزلان الوكالة الاقتصادية للشاميين لصالح سردية تركز على الدور الأوروبي المحوري. فبينما يجمد راسل التجار المحليين في دور الوسطاء المهرة ضمن شبكة تخدم المصالح البريطانية، يحولهم فولني إلى ضحايا لنظام عثماني متهالك ومنافسة أجنبية كبيرة. وفي المقابل تؤكد سجلات المحاكم الشرعية والمراسيم القنصلية أن التجار والحرفيين المحليين لم يكونوا مجرد قنوات سلبية، بل فاعلين اقتصاديين استغلوا الامتيازات الأوروبية بما يخدم مصالحهم، وأعادوا تشكيل شبكات التبادل المحلية بما يخدم مصالحهم الطبقية والطائفية.

المبحث الثالث: الضرائب والإدارة الاقتصادية العثمانية:

أولا. الجباية والفساد الإداري:

كان النظام الضريبي العثماني في بلاد الشام أداة سياسية وبنيوية لإعادة إنتاج علاقات القوة بين المركز والأطراف، وبين الدولة والمجتمع المحلي، اذ يتقاطع هنا منظوران تحليلان متباينان في كتابات فولني وراسل (Douwes, 2000, p. 113)، وفي هذا الصدد يعالج راسل مسالة القصور والخلل الإداري في حلب من منظور مؤسسي رصين، اذ دمج مشاهداته الميدانية للنظام الضريبي ضمن سياق أوسع شمل عجز ميزانيات الولاة وتضارب المصالح المالية التمويل بين إسطنبول والولايات، فضلا عن الضغوط المتزايدة على الجباة أنفسهم. ويوثق بدقة الاليات الرقابة المتمثلة في حضور موظفي الخزانة المركزية للتدقيق في السجلات المالية ولكنه يلاحظ أن هذه التدقيقات غالبا ما كانت تتأخر الى ما بعد إقالة الوالي أو وفاته، مما ينشأ عنه حلقة مفرغة من الاستغلال والارتجال المالي (Russell, 1794, Vol. 1, p. 13). غير أن موقعه الوظيفي فرض عليه نوعا من التحيز المهني، إذ ركز وصفه على الجوانب التنظيمية والوسائل التي تتقاطع مع مصالح الجاليات التجارية الاوربية، وهو ما قد يؤدي الى تغيب التحليل الاجتماعي العميق لحدة الضغوط التي خلفها نظام الالتزام على صغار المزارعين والفلاحين في الأرياف (Russell, 1794, Vol. 1, p. 9).

اما فولني فقد اتخذ من نظام الجباية والضرائب مؤشرا سياسيا قاس من خلاله حيوية الدولة العثماني ومشروعيتها الادارية. اذ ربط في سرده بشكل صريح بين ارتفاع الضرائب وتراجع الإنتاج الزراعي وهجرة الفلاحين نحو المدن أو أطراف البادية، مصورا العلاقة الضريبية كعلاقة استنزاف أحادية الجانب. كما سلط الضوء على ادوار الملتزمين والجباة بوصفهم وسطاء طفيلين يستغلون مناصبهم لتحقيق ماربهم ومكاسبهم الشخصية، مما حول الارياف والقرى إلى فضاءات للاستنزاف المالي بدلا من الإنتاج. يتجاوز هذا الوصف البنية المحلية ليطرح استنتاجا فلسفيا–جيوسياسيا، اذ راى ان الفساد الضريبي ليس مستندا في الأساس الى طبيعة النظام الاستبدادي الذي تنتهجه الدولة وانما يفتقر إلى آليات الرقابة والمحاسبة، وهو ما يمهد لاحقا لأطروحة التدخل او الإصلاح الأوروبي كحل وحيد (Volney, 1787, pp. 112–116).

وفي المقابل تؤكد السجلات والدفاتر المالية العثمانية صورة مغايرة لما اورده الرحالة الاوربيين في مؤلفاتهم، اذ تكشف عن وجود نظام ضريبي متدرج وبالغ التعقيد، يتجاوز ثنائية المسؤول الفاسد والفلاح الضحية ليظهر كفضاء للتفاوض المستمر بين مصالح الدولة المركزية والنخب المحلية والمزارعين. فبدلا من النهب العشوائي تظهر دفاتر المحكمة الشرعية في حماة وحلب وجود اكثر من خمسين نوعا مختلفا من الضرائب والرسوم التي كانت تصنف بدقة تبعا لطبيعة الإنتاج الزراعي، الحرفي، التجاري– وموقع المكلف الجغرافي والاجتماعي، مما يتناقض مع صورة الضحية السلبية التي غلبت على كتابات فولني وغيره من الرحالة (Douwes, 2000, p. 133, 135).

ثانياً. الفلاحون والنظام الضريبي:

لم يكن تمثيل العبء الضريبي في كتابات الرحالة مجرد رصدٍ كمي لأرقام الجباية ومقدارها، بل تفصيلاً لآليات السلطة وعلاقتها بالإنتاج الزراعي، اذ يتقاطع هنا منهجان متباينان جذريا في ادب الرحلة يميل الأول إلى التفكيك التجريبي والميداني للعوامل المؤثرة في معاناة الفلاح، اما الثاني فيحول تلك المعاناة إلى علة بنيوية في جهاز الدولة العثمانية، يكشف هذا التباين المعرفي عن كيفية تحويل البيانات الاقتصادية إلى حجج سياسية أو علمية، وهو ما يفرض قراءة نقدية تفصل بين الوقائع الأرشيفية والطبقات الخطابية التي غلفتها.

يعالج راسل العلاقة بين الفلاح والنظام الضريبي من زاوية قائمة على الملاحظة العلمية للمجتمع، حيث يدمج ببراعة الملاحظات المتعلقة بالجباية في إطار اجتماعي وطبيعي واسع أخذاً بالحسبان المتغيرات الطبيعية وتقلبات المناخ. ويميل إلى تفكيك مفهوم العبء الجبائي ورده إلى عوامل موضوعية متشابكة، اذ يعزو معاناة السكان في الريف الى مواسم الجفاف والأوبئة المتكررة–لاسيما الطاعون الذي افرد له دراسة طبية مستفيضة– الى جانب قصور الإدارة

المحلية، معتبرا إياها من المسببات الأساسية التي تفوق في اثارها بنية النظام العثماني ككيان سياسي (Russell, 1794, Vol. 1, p. 198). وفي هذا الإطار يوثق بوضوح التأثيرات الكارثية للمجاعة التي ضربت المنطقة بين عامي 1756–1758م ودورها في إفراغ القرى من ساكنيها وهجرة الايدي العاملة، الا انه امتنع عن اصدار احكام تعميمية تطعن بشرعية النظام السياسي متفادياً القاء اللوم المباشر على الباب العالي في إستانبول، ومفضلا تفسير الضغوط الضريبة الى عجز ميزانيات الولاة المحليين والتجاذبات المالية المرتبطة بتمويل الولايات (Russell, 1794, Vol. 1, p. 142). مما يجعله يرى المشكلة كخلل مؤسسي عارض يمكن علاجه محليا عبر إصلاحات موضعية، بدلا من كونه عيبا متأصلاً في بنية الدولة، وعلى الرغم من ان هذه الرؤية تتسم بالحياد التوثيقي الا انها قد تغفل في بعض جوانبها عن حدة الاستغلال الطبقي الذي ولده نظام الالتزام وأثقله كاهل صغار المزارعين (Russell, 1794, Vol. 1, p. 13)

على النقيض من ذلك اتخذ فولني من نظام الجباية أداة تشخيصية نقدية يسبر من خلالها اغوار البنية الإدارية العثمانية ومدى تأكل شرعيتها، اذ لم ير في الضرائب مجرد مورد مالي للدولة بل اعتبرها مؤشرا حيويا مقياسا سوسيولوجيا على صحة او اعتلال الدولة (Volney, 1787, p. 116). ويصف في اطروحاته علاقة طردية بين غلو الجباية وتدهور الدورة الزراعية، حيث يؤدي الافراط في الاستحصال الضريبي الى تقليل الإنتاج، مما يدفع الفلاحين قسرا نحو الهجرة اما لضواحي المدن او خلف الحدود بحثا عن الأمان المالي مصورا هذه العلاقة كعملية استخراجية أحادية الجانب تستنزف القوة الشرائية والإنتاجية للريف الشامي وتعجل بتجريف فائضه الاقتصادي (Volney, 1787, pp. 112–114). ومن خلال هذا الوصف السوسيولجي لواقع الفلاح ومعاناته يقدم فولني مرافعة بلاغية تدين عقم الإدارة العثمانية ممهدا الطريق – من وجهة نظره كرحالة اوربي– لفرضية استحالة الإصلاح الذاتي وحتمية وجود بديل اداري او وصاية خارجية يعيد هيكلة وتنظيم المجال الاقتصادي والمحلي (Volney, 1787, p. 116).

تكشف هذه المقارنة أن راسل يمثل النزعة التنويرية الوصفية المحافظة التي تسعى إلى فهم العالم واستيعاب بنيته الاجتماعية دون تفكيكها، بينما يمثل فولني النزعة التنويرية الراديكالية–الثورية– التي تستخدم الوصف الاقتصادي واللوجستي كأداة للتغيير السياسي. ومن ثم فإن رواية فولني للفلاحين تبدو أكثر إنسانية وتعاطفا في إبراز مظاهر المعاناة، لكنها في الوقت ذاته أكثر توجيها وأيديولوجية في تاويل مسبباتها وربطها حتما بالاستبداد الشرقي لتبرر التدخل اللاحق.

ثالثاً. الإدارة المحلية والولاة بين الكفاءة المؤسسية والاستبداد السياسي:

قارب راسل وفولني مسألة السلطة المحلية في بلاد الشام من منطلقين متناقضين، اذ سعى الأول لفهم المكتب كبنية إدارية وظيفية، بينما انشغل الثاني بالحديث عن الاستبداد وجعله كعلة بنيوية تتبع إشكالية الإدارة المحلية في القرن الثامن عشر من التناقض الجوهري بين متطلبات الدولة العثمانية المركزية وبين محدودية الموارد المتاحة في ولاياتها، مما جعل من القسر أداة سياسية حتمية لضمان تدفق الجباية وصيانة "دائرة العدالة" التقليدية.

يعالج راسل علاقة الوالي بالنظام الضريبي من زاوية إدارية–مالية ركز فيها على حجم القيود الإدارية والهيكلية التي تواجه الحاكم المحلي في حلب. ويلاحظ في رصده ان الموارد المالية المتاحة للوالي غالبا ماكانت تقتصر على عن تلبية متطلباته الانفاقية والالتزامات المفروضة عليه والتي لم تكن تغطي سوى ثلثي نفقاته السنوية تقريبا، الامر الذي يضطره للبحث عن مصادر دخل بديلة عبر فرض ضرائب إضافية او اللجوء الى سياسة المصادرة لتغطية العجز المالي المتراكم (Russell, 1794, Vol. 1, p. 156). ويرى أن هذا الوضع المتأزم ناتج عن سياسات مركزية من إستانبول تفرض على الوالي أعباء مالية وتبرعات دورية تفوق إمكانيات ولاته المتاحة، بدلا من كونه مجرد انعكاس لفساد متأصل في بنية النظام. هذه الرؤية المؤسسية تجعل من كتاباته مصدرا تاريخيا أكثر توازنا، وان كانت في الوقت نفسه تضعف من حدة التحليل الاقتصادي النقدي لصالح الوصف الوظيفي والتقني لأليات عمل المؤسسات (Russell, 1794, Vol. 1, p. 9).

في حين حول فلوني الوالي الى اداة وظيفية مهمتها ممارسة الاستبداد المركزي مستخدما سلوكه الإداري والمالي كدليل مادي على اعتلال الدولة وجمود بنيتها الادارية، ويلاحظ ان الولاة غالبا ما كانوا يستغلون مناصبهم وفترات حكمهم القصيرة لفرض ضرائب استثنائية وجباية ثروات شخصية طائلة، مما أدى بالنتيجة الى القضاء على المشاريع المحلية وانهيار الأسواق والتجارة في الولايات والمدن الرئيسية (Volney, 1787, p. 121). ثم يتجاوز ذلك ليطرح حكما بنيويا فالمعضلة من منظوره لا تكمن في فساد او جشع الافراد بل في جوهر الإدارة العثمانية نفسها، التي يرى انها تفتقر الى قوانين تشريعية ثابتة تسمح للمسؤولين باستنزاف السكان دون رقابة مؤسسية فعالة (Volney, 1787, p. 116). ويخدم هذا الوصف مشروعا فكريا أوسع يربط بين حالة الجمود والركود في الشرق وبين ضرورة استلهام النماذج الاوربية في الإدارة والتنظيم لانتشال المجتمع من حاله البائس.

وعلى النقيض من الروايتين تؤكد المصادر العثمانية أن الوالي في بلاد الشام لم يكن مجرد منفذ لسياسات الدولة الاستبدادية أو مديراً للحسابات كما صوره الرحالة الأوربيين، بل كان

عنصرا سياسياً ودبلوماسيا بارزا محاطاً بشبكة معقدة من التوازنات التي تفرض عليه المناورة الدائمة بين إملاءات الباب العالي وطموحات القوى المحلية (البخيت ومرزوق، 1992، ص. 17). فالسلطة في الولايات كانت مجزأة وموزعة بطبيعتها، مما حول منصب الوالي إلى ساحة للتفاوض السياسي مع مراكز قوى متعددة تشمل الأعيان والتجار وشيوخ القبائل لضمان استمرار تدفق الجباية وصيانة الأمن العام في الولاية (Masters, 1999, p. 25; Douwes, 2000, p. 1).

في السياق ذاته اكدت الدراسات الحديثة المستندة على السجلات العثمانية –الدفاتر، الفرمانات، سجلات المحاكم الشرعية– أن المنظومة الضريبية في ايلات الشام كانت أكثر تنوعا وتعقيدا مما توحي به خطابات الرحالة الاوربيين. فقد ورث العثمانيون في بلاد الشام نظام المقاسمة من المماليك–نظام ضريبي نسبي على الناتج الزراعي يختلف عن معدلات الضرائب الموحدة في الأناضول–. كما كشف الجرد المالي عن وجود تفاوتات واعفاءات كبيرة بين المناطق بل حتى بين القرى المتجاورة، حيث كانت الفئات الفلاحية والمزارع الخاضعة لأعلى الضرائب تعمدوا الى تحويل نمط انتاجها نحو محاصيل بديلة واقل تكلفة لتجنب العبء الضريبي (بزي، 2002، ص. 25).

شكل نظام الالتزام الذي أصبح معمولا به في ولايات بلاد الشام منذ القرن الثامن عشر واحدا من أبرز مظاهر التحول العثماني، اذ انتقلت بموجبه المزارع الضريبية من ايدي المسؤولين العسكريين الى ايدي مستثمرين محلين–ملتزمين– الذين كانوا يدفعون مبلغا مالياً بنسب معلومة للدولة مقابل حقهم في جمع الضرائب. وقد أدى ذلك الى ظهور طبقة جديدة من كبار ملاك الأراضي كعائلات الجابري والعمري والطه والتي سيطرت على معظم الأراضي الزراعية الواقعة على أطراف المدن. غير ان هذا النظام –زغم فعاليته في زيادة الإيرادات– لكنه خلف تفاوتات اجتماعية كبيرة، ففي ظل غياب الرقابة كان الملتزمون يضغطون على الفلاحين لزيادة الإنتاج ويستخدمون أساليب قسرية لتحصيل الضرائب مما أدى الى الهجرة والاستدانة والفقر خاصة في فترات المجاعة والاوبئة (سعيدوني، 2001، ص. 150–154).

المبحث الرابع: الحرف التقليدية والبنية الاجتماعية للأسواق:

أولا. الحرف والمهن التقليدية:

مثلت الحرف والمهن التقليدية في مدن بلاد الشام العامود الفقري للاقتصاد والركيزة الأساسية التي قام وتأسس عليها النسيج الاجتماعي في المدن الكبرى كحلب ودمشق، وقد استندت هذه الانشطة الى بنية تنظيمية محكمة عرفت بالطوائف الحرفية والتي لم تقتصر

وظيفتها على الجوانب المهنية والتقنية، بل مثلت مؤسسات اجتماعية تنظم نقل المهارات من المعلم الى الاجير وتضبط جودة المنتج والاسعار وتحمي التوازن الدقيق بين العرض والطلب المحلي وبين متطلبات التصدير الخارجي (Marcus, 1989, p. 162).

ويقدم راسل وفولني رؤية نقدية واضحة للطريقة التي صوروا بها هذا النشاط، اذ تحولت ملاحظاتهما الميدانية من وصف تقني الى خطاب معياري يمرر مقولات التفوق الأوربي، فمن جهة يرصد راسل تفاصيل عن المنسوجات الحلبية وصناعات الحرير والقطن لكنه افي الوقت ذاته وصف الأدوات المستعملة بالبدائية معتبرا إياها عائقا يحول دون محاكاة الدقة الصناعية الاوربية، وهو ما جعل من وصفه سجلا للجمود التقني متجاهلا العبقرية الحرفية وراء جودة المنتج (Russell, 1756, p. 101)، وفي المقابل لم يرى فولني في الأسواق والحرف سوى اطلالة بائسة تعكس وطاءة الاستبداد السياسي، اذ زعم ان الحرفي الشامي يفتقر الى روح الابتكار ويقصر نشاطه على تامين الحد الأدنى من المعيشة خوفا من المصادرات والجور الضريبي فبالنسبة اليه كان عجز الحرفيين المحليين عن اصلاح الآلات الغربية البسيطة –مثل ساعته الجيبية الخاصة التي لم يجد من يعيد عقاربها للعمل– بمثابة دليل تشخيصي على تراجع العقل الشرقي وجموده مقارنة بالعقل الاوربي(Volney, 1787, vol. 2, p. 395).

وبناء على ذلك يتضح ان الحرف في تلك النصوص لم تكن سردا محايدا بل فضاء تحليلي يكشف عن الطريقة التي قدم بها الرحالة الاوربيون ثنائية التقدم الغربي مقابل الركود الشرقي، ورغم هذه الطبقات الخطابية تظهر الوثائق المحلية وبعض ملاحظات الرحالة أنفسهم وجود وكالة محلية نشطة مكنت الحرفيين من التكيف مع ضغوط التبادل العالمي عبر استخدام الخيوط الاوربية المستوردة لإعادة احياء صناعاتهم مما يثبت ان الجمود الذي رصده الرحالة كان حكما قد اتخذ مسبقا أكثر مما كان حقيقة اقتصادية مطلقة (Starkey, 2013, p. 118).

ثانيا. الإنتاج الحرفي وجودة المصنوعات:

تجاوز الإنتاج الحرفي والمهني في حواضر بلاد الشام حيز النشاط الاقتصادي الذي يقتضي سد الحاجات المعيشية، ليغدو الركيزة الاساسية التي ارتكز عليها الاستقرار المجتمعي، ولاسيما في مدينة حلب التي تبوأت مركز الصدارة كأهم مدن المشرق العربي التي تتوفر فيها الصناعات اليدوية ، وقد استندت هذه الحيوية الإنتاجية إلى منظومة الأصناف التي أدت دوراً وظيفياً مهما، اذ قننت آليات انتقال الكفاءات الفنية وضمان جودة المخرجات الصناعية عبر تراتيب مهنية دقيقة تضبط الترقي من رتبة المبتدئ إلى الصانع ثم المعلم ,Kuran, 2000

(pp.43-44) . كما وفرت حمايةً اجتماعيةً للحرفيين تجاه تقلبات السوق العنيفة وعملت كآلية وساطة مالية خففت من وطأة الضغوط الضريبية المركزية عبر توزيع الالتزامات الخاصة بالجباية داخلياً وفق فئات تراعي التفاوت المادي بين الأعضاء، مما حفظ تماسك الصنف وحمى فئاته الضعيفة من خطر الإفلاس(Marcus, 1989, p. 158).

يتناول راسل المشهد الحرفي بطريقة تشبه الدراسة الميدانية المباشرة يقترب فيه من التوثيق الميداني المباشر لواقعهم الاقتصادي، حيث وثق بدقة متناهية توزيع الورش داخل الاسواق المتخصصة، بدأ من نساجي الحرير ودباغي الجلود وصولا إلى الصاغة والنحاسين والحدادين. ويرصد البنية التنظيمية الفريدة للإنتاج المحلي، حيث يجمع الحرفي بين العمل والعرض والبيع في مكان واحد، كما اورد أدق التفاصيل عن الأجور والإيجارات، واشار الى لجوء النساجين من ذوي الإمكانيات المحدودة لاستئجار ورش صغيرة داخل الخانات بأسعار زهيدة (Russell, 1794, Vol. 1, p. 215). مع ذلك فأن هذه الدقة التصنيفية لم تخل من إسقاطات معرفية ناتجة عن تحيز اوربي، إذ يقيم جودة الصناعات المحلية بمقاييس الصناعة الأوروبية الناشئة، واصفا أعمال بعض الحرفيين بأنها تفتقر إلى الدقة الميكانيكية مما حول التنوع الحرفي الشامي إلى مؤشر على نقص الابتكار والجمود متجاهلا كونه نموذجا اصيلا للتكيف مع احتياجات السوق المحلية والموارد المتاحة(Russell, 1794, Vol. 1, p. 13).

فيما يتخذ فولني كعادته من واقع الحرف والمهن التقليدية أداةً تشخيصية يسبر من خلالها ما يعتبره جموداً حضارياً وتخلفاً هيكلياً وإداريا في بنية الدولة العثمانية. فبينما يبدي تقديراً للسمعة التاريخية التي اكتسبتها بعض الصناعات المحلية مثل صناعة السيوف الدمشقية والمنسوجات الحلبية، إلا أنه سرعان ما يفكك هذا الإرث ليجعل منه برهاناً على التخلف التقني، اذ ربط تراجع الصناعات الحربية المحلية بعجز الحرفيين المحليين عن مواكبة التطورات العسكرية والتقنية التي حققتها أوروبا في تلك الحقبة(Volney, 1787, p. 145). كما يربط بشكل منهجي بين استمرارية أنماط الإنتاج التقليدية وبين غياب التنظيم المؤسسي ورؤوس الأموال الكبيرة، مستنتجاً أن الارتهان للوراثة الحرفية والتقليد الصرف قد حال دون انتقال الاقتصاد الشامي إلى طور التصنيع المنظم والموجه(Volney, 1787, pp. 116, 145). وبذلك يتجاوز الوصف المادي والتقني للحرف ليحولها إلى رمزٍ للركود التاريخي الذي يستدعي—في نظره كرحالة تنويري—ضرورة استلهام النماذج التنظيمية والتقنية الأوروبية لانتشال المنطقة من حالة العقم الصناعي(Volney, 1787, p. 116) .

ثالثاً. السوق كفضاء اجتماعي-ثقافي:

شكلت الأسواق في مدن بلاد الشام ولاسيما في مدينة حلب فضاءات اجتماعية وثقافية بالغة الحيوية تتقاطع وتتفاعل فيها مختلف الهويات الدينية والعرقية في بوتقة اقتصادية واحدة، فقد غدت الاسواق والخانات فضاءات للتعايش المجتمعي السلمي، اذ تشارك في اروقتها المسلمون والمسيحيون واليهود جنباً إلى جنب مع الجاليات الأوروبية، مما أوجد نسيجاً اجتماعياً متجانساً اقتصادياً رغم التباينات العقائدية. وقد تجاوزت تلك الفضاءات وظيفتها المادية لتشمل طقوساً ثقافية عميقة، فقد تجلت بوضوح في بنية الألفة داخل المقاهي التي كانت ملتقى للنخب والعامة وملتقى لقصص الحكواتية وأنغام الموسيقى، وفضاءً لعقد الصفقات وتطوير الشراكات التجارية (الدغيم، 2024).

يقدم راسل وصفاً غنياً للأسواق في حلب، حيث تجاوز من خلاله البعد التجاري الصرف ليرى فيها فضاء اجتماعيا حيويا، إذ لاحظ أن تلك الأسواق شكلت ملتقى فريداً لمختلف الجماعات الدينية والعرقية، حيث عمل المسلمون والمسيحيون واليهود جنباً إلى جنب في ميادين التجارة والصناعة (Russell, 1794, Vol. 1, p. 168). ويرى أن تداخل المصالح والروابط الاقتصادية المشتركة ادت دوراً جوهرياً في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وتعزيز فكرة العيش المشترك. كما سجل بدقة الطقوس الثقافية المصاحبة للعملية التجارية مثل آداب تقديم القهوة والحلويات للرواد والضيوف، مما كشف عن فهمه للسوق بوصفه فضاءً ثقافياً يدمج ببراعة بين الاقتصاد والاجتماع (Russell, 1794, Vol. 1, p.9) ، ومع ذلك فإن تركيز راسل على هذا الاستقرار المجتمعي، قد جعله يغفل في بعض الأحيان في رصد حدة المنافسة الطبقية أو الضغوط الجمركية التي كانت تمارسها السلطات المحلية على صغار الحرفيين؛ مما يضفي على وصفه مسحة من المثالية الأنثروبولوجية التي تركز على الاستقرار المؤسسي (Russell, 1794, Vol. 1, p. 13).

بينما تعامل فولني مع الأسواق من منظور سياسي–تنظيمي صارم، اذ لا يرى في ازدحامها وتنوع بضائعها علامة على عافيتها الاقتصادية، بل يؤول تلك الفوضى الظاهرية بوصفها انعكاساً مباشرا لغياب المركزية وتآكل هيبة الدولة. فهو يحول الازدهار التجاري الملموس إلى برهان على ضعف بنية للدولة، مرجعاً إياه إلى السياسات الفردية للولاة المحليين أو الامتيازات الممنوحة للأجانب، بدلاً من الاعتراف بوجود منظومة مؤسسية مستدامة تحمي النشاط الاقتصادي المحلي. وفي الوقت الذي يربط فيه بين غياب التنظيم الإداري الغربي الحديث وتراجع الكفاءات الإنتاجية مستخدماً مقارنات بلاغية تمهد لضرورة الإصلاح الخارجي ، فإنه يغفل في تحليله أن ما رصده كفوضى كان في جوهره نظاماً أهلياً مرناً. هذا النظام كان يستند إلى أعراف محلية عريقة ومؤسسات كالحسبة والوقف التي تولت أدارة التوازنات السعرية

وضبطت الجودة بكفاءة عالية موفرةً نوعاً من الاستقرار الاقتصادي التي كان ينشدها دون الحاجة لآليات البيروقراطية المركزية الصارمة (Volney, 1787, p. 105).

تبين المقارنة النقدية أن تمثيل الحرف والأسواق في كتابات رحالة القرن الثامن عشر لم تكن انعكاسا سلبيا للواقع المادي بل إنتاجا معرفيا موجها يخضع لمنطق الخطاب الرحلي وموقع المؤلف الاجتماعي. وتكمن القيمة التاريخية لهذه المشاهدات في توثيقها لتفاصيل الحياة الحرفية اليومية وتنوع الطوائف المهنية.

الخاتمة والاستنتاجات:

سعت الدراسة إلى تفكيك الخطاب الاقتصادي في كتابات رحالة القرن الثامن عشر مقتصرة على ألكسندر راسل وقسطنطين فولني بوصفها نصوصاً وسيطة وانطلقت من إشكالية منهجية جوهرية تتعلّق بكيفية استخراج المعطى التاريخي–الاقتصادي من سرديات تحمل طابعاً تصنيفياً وسياسياً، وكيف تعكس اختلاف الخلفيات المهنية ومدة الإقامة في تشكيل الرؤية الأوروبية للاقتصاد العثماني في مرحلة التحول البنيوي واللامركزي

أنتجت الخلفية المعرفية ومدة الإقامة تبايناً منهجياً واضحاً في رصد التفاصيل الاقتصادية وتصنيفها؛ فاعتمد راسل على مقاربة تجريبية تصنيفية وثّقت البنى المؤسسية (الخانات، القوافل، الطوائف الحرفية، وآليات الجباية) بدقة أنثروبولوجية مع ميل لتفسير الاختلالات كعجز إداري أو ظرفي قابل للمعالجة المحلية. في المقابل وظف فولني وصفه لقياس صحة الأمة محولاً المشاهدات المادية إلى حجج بلاغية تثبت جمود الإدارة العثمانية واستحالة إصلاحها ذاتياً، مما مهّد في خطابه لقيام مشروع اصلاحي أو التدخل الأوروبي.

كشف تحليل كلا النصين رغم ادعاء الدقة أو الحياد العلمي يعيدان إنتاج مركزية أوروبية ضمنية تجعل من المعايير الأوروبية مقياساً ضمنياً للحكم على الحيوية أو الركود، مما أدى إلى إقصاء الوكالة الاقتصادية المحلية (الفلاح، التاجر، الحرفي، والنخب الولائية) التي تظهرها الوثائق الأرشيفية كفاعلين يتفاوضون ويتكيفون ويناورون ضمن شبكة معقدة من التوازنات.

وعند موازنة هذه المشاهدات مع الأرشيف العثماني والدراسات المؤسسية المعاصرة برز تناقض جوهري بين التمثيل الرحلي والواقع المادي، فالسجلات المحلية تثبت أن الاقتصاد الشامي لم يكن فضاءً للاستنزاف الأحادي أو الجمود التقني، بل نظاماً تفاوضياً مرناً لذا أن التاريخ الاقتصادي لبلاد الشام في القرن الثامن عشر لا يمكن اختزاله في سرديات الهيمنة الأوروبية أو ركود النظام العثماني، بل هو تاريخ فاعلية محلية وتكيف مؤسسي وتفاعل واع مع التحولات العالمية الناشئة.

المصادر والمراجع العربية:

1. الاستشراق الجديد.. جنون هوياتي أم تكريس لكراهية العرب؟ (2017، 30 يونيو) .مجلة الفيصل، (489-490).
2. بزي، مصطفى محمد. (2002). جبل عامل وتوابعه في شمال فلسطين (بحث في تطور الملكية العقارية) .دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع.
3. البستاني، بطرس، البستاني، سليم، والبستاني، سليمان. (1876) . دائرة المعارف: قاموس عام لكل فن ومطلب (المجلد 8). مطبعة المعارف.
4. الخالدي، عاصف. (2025، 21 اكتوبر) .رحلة فولني إلى مصر وسورية... مقدمة نظرية للاستعمار الفرنسي .العربي الجديد/https://www.alaraby.co.uk .
5. دافيد، جان كلود . (2007). وقف إبشير باشا 1063-1653: دراسة عمرانية ومعمارية وتاريخية .شعاع للنشر والعلوم.
6. رافق، عبد الكريم . (2002). دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث .مكتبة نوبل.
7. سعيدوني، ناصر الدين . (2001). دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية – الفترة الحديثة .دار الغرب الإسلامي.
8. الصباغ، ليلى. (1989). الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر. مؤسسة الرسالة؛ دار الفرقان للنشر والتوزيع.
9. عباس، مصطفى. (2021، 27 مايو) .كيف بدت سوريا في القرن الثامن عشر لرحالة وفيلسوف فرنسي؟ تلفزيون سوريا/https://www.syria.tv .
10. غربي، الغالي .(2007). دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، 1288-1916 .ديوان المطبوعات الجامعية.
11. فاخوري، جلال زواد .(1996). الثورة العربية الكبرى في الميزان الاقتصادي، 1916-1924: دراسة توثيقية .مطبعة عبود.
12. الكوفحي، محمد تاج. (2009). أهل الذمة في مدينة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية.
13. مركز الحضارة للدراسات والبحوث. (2024). النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (الدولة الأندلسية – الدولة العثمانية) .دار الكتاب اللبناني؛ دار الكتاب المصري.

14. الدغيم، طالب. (2024، 18 أغسطس) .الحكايات في الذاكرة الشعبية السوريةِ مصدر إلهامٍ من جيل إلى جيل. تلفزيون سوريا https://www.syria.tv .

المصادر والمراجع الاجنبية:

1. Cook, A. (2016). Between the Old World and the New: Volney and the politics of travel writing in France, 1782–1803. Annales historiques de la Révolution française, 385(3), 87–108. https://doi.org/10.3917/ahrf.385.0087
2. Eldem, E., Goffman, D., & Masters, B. (1999). The Ottoman City between East and West: Aleppo, Izmir, and Istanbul. Cambridge University Press.
3. Kuran, Timur. (2000). "Islamic Influences on the Ottoman Guilds." In: Kemal Çiçek (Ed.), The Great Ottoman-Turkish Civilisation, Vol. 2: Economy and Society (pp. 43-59). Ankara: Yeni Türkiye Yayınları
4. Marcus, Abraham. (1989). The Middle East on the Eve of Modernity: Aleppo in the Eighteenth Century. New York: Columbia University Press
5. Masters, B. (2001). Christians and Jews in the Ottoman Arab World. Cambridge: Cambridge University Press.
6. Russell, A. (1756). The Natural History of Aleppo. London: G. G. and J. Robinson.
7. Russell, A. (1794). The Natural History of Aleppo (2nd ed.). G. G. and J. Robinson.
8. Said, E. (1978). Orientalism. New York: Pantheon Books.
9. Starkey, J. (2013). Examining editions of The Natural History of Aleppo: Reviving eighteenth-century texts [Doctoral dissertation, University of Edinburgh]. Edinburgh Research Archive.
10. Starkey, J. C. M. (2005). Mercantile Gentlemen and Inquisitive Travellers: Constructing The Natural History of Aleppo. In P. Taylor (Ed.), The Levant: History and Archaeology in the Ottoman Empire (pp. 1-22). Oxford University Press.
11. Volney, C.-F. (1787). Voyage en Syrie et en Égypte, pendant les années 1783, 1784 et 1785. Volland et Desenne.